



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية
والتعاون الدولي



إطار تكامل المساعدات والاستثمارات والتجارة الخارجية الإماراتية

الإصدار الأول

www.mofaic.gov.ae

سبتمبر 2018

الفهرس

- 2 المساعدات الخارجية ودعم القطاع الخاص الإماراتي للتنمية والاستثمار بالدول النامية
- 3 أولويات المساعدات الخارجية والقطاع الخاص نحو توحيد جهود التنمية بالدول النامية
- 4 مؤشرات فاعلية استثمارات القطاع الخاص في تحقيق التنمية بالدول النامية
- 5 محاور الشراكة بين المساعدات الخارجية والقطاع الخاص الإماراتي
- 5 المحور الأول: توفير المعلومات للقطاع الخاص الإماراتي بأهم المجالات تنفيذ المساعدات الخارجية
- 6 المحور الثاني: دور المساعدات الخارجية في التعرف والتغلب على أهم المعوقات والمشكلات والصعوبات التي تواجه المستثمرين الإماراتيين
- 7 المحور الثالث: مجالات تحسين المناخ الاستثماري في الدول المتلقية عن طريق المساعدات الخارجية
- 7 آليات بناء الشراكة والاستفادة المتبادلة بين القطاع الخاص الإماراتي والمساعدات الخارجية
- 8 الألية الأولى: إنشاء قنوات للتواصل الفعال بين القطاع الخاص الإماراتي والمساعدات الخارجية
- 8 الألية الثانية: مساهمة القطاع الخاص الاماراتي في برنامج المساعدات الفنية من أجل بناء القدرات بالدول النامية
- 9 الألية الثالثة: المسؤولية المجتمعية للشركات الإماراتية وجهود المساعدات الخارجية
- 10 الألية الرابعة: زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص الإماراتي في تقديم المساعدات العينية
- 10 توثيق مساهمات القطاع الخاص الإماراتي بالخارج وقياس أثارها

المساعدات الخارجية ودعم القطاع الخاص الإماراتي للتنمية والاستثمار بالدول النامية.

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة على مستوى المنطقة والشرق الأوسط في مجال التجارة الخارجية، وتنفيذ الاستثمارات الخارجية، فالإمارات يوجد لها تعاملات تجارية مع جميع دول العالم، ويعد القطاع الخاص الإماراتي هو المحرك الفعلي لتلك التعاملات، وفي ذات الوقت توجد أكثر من 120 دولة حول العالم متلقية للمساعدات الإماراتية منها 48 دولة من الدول الأقل نمواً، مما يجعل هناك منطقة مشتركة للمصالح للقطاع الخاص في أكثر من 120 دولة حول العالم، لذلك تضمنت التوجهات الرئيسية لسياسة المساعدات الخارجية الإماراتية على اعتبار القطاع الخاص الإماراتي شريك أساسي في المساهمة في إمكانية الوصول بالمساعدات الخارجية لمستويات جديدة ومبتكرة في خدمة الدول المتلقية للمساعدات إضافة إلى مساعدة الشركات الوطنية الإماراتية، في الحصول على فرص في الدول النامية لتخدم أسواقاً جديدة وتحسن إنتاجيتها. فهناك شركات إماراتية كثيرة لها نشاط بالفعل في منطقة الشرق الأوسط ودول جنوب الصحراء الأفريقية وجنوب آسيا.

ويعد من أهداف سياسة المساعدات الخارجية الإماراتية خلق إطار لتكامل المساعدات والقطاع الخاص لتوحيد الجهود التنموية مع الاستثمارات الخارجية للقطاع. وتوفير التوصيات بشأن أهم مجالات المساهمة في جهود المساعدات وسبل توظيف الاستثمارات الخارجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة من خلال رفع مستوى الدخل للدول الأقل نمواً ورفع القدرات وتعزيز المعرفة ونقل الخبرات ضمن برنامج المساعدات الفنية الإماراتي، وتمكين النساء والفتيات ضمن المشاريع التنموية وخلق فرص عمل لهن. بما يؤدي لتحقيق الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص في الوصول بالمساعدات لمستويات جديدة ومبتكرة في تنمية الدول المتلقية للمساعدات. وفي ذات الوقت التعرف على أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه المستثمرين الإماراتيين وكيفية مساهمة المساعدات في تذليلها وحلها بالطرق الملائمة.

كما يعد جوهر المساعدات الخارجية الإماراتية تعزيز فرص الدول المستفيدة للتغلب على الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية نحو الاستقرار والسلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتساهم المساعدات الخارجية أيضاً في تحقيق أهداف أخرى للسياسة الاقتصادية الخارجية لدولة الإمارات، فدولة الإمارات هي جزء من العالم المتقدم، فالمجتمع سيكون محصناً أكثر واقتصاد الدولة سيكون أكثر ازدهاراً وأفضل عندما يتم مساعدة الشعوب الأخرى على الخروج من حالة الفقر، لذلك يعد تشجيع الشركات الإماراتية على التجارة والاستثمار في الدول النامية أحد أهم أهداف المساعدات الخارجية، نحو الشراكة مع القطاع الخاص الإماراتي في إمكانية الوصول بالمساعدات الخارجية لمستويات جديدة ومبتكرة في خدمة الدول المتلقية.

واضافة إلى المساعدات الخارجية الممنوحة للدول النامية الشريكة تقوم دولة الإمارات العربية بإنشاء "جسور تجارية واستثمارية" لتعزيز فرص التجارة والاستثمار مع الدول النامية الشريكة عندما توجد فرص محتملة للمشاركة الاقتصادية للمساهمة في تنمية الدول الشريكة. إن مثل هذا التعاون التجاري والاستثماري يخلق فرص عمل محلية في الدول النامية الشريكة ويُسهم في تعزيز الطاقة الإنتاجية لها ونقل الخبرة إلى الصناعات

المحلية بها. وفي الوقت ذاته، يمكن للشركات الإماراتية الاستفادة من أسواق تصديرية جديدة، ومصادر جديدة للواردات فضلاً عن محفظة استثمارية أكثر تنوعاً. لذلك فإنه بالنسبة للدول النامية الشريكة المعنية، فإنّ الشراكة بغرض التنمية سوف تشمل كلاً من المعونة والتجارة إذ تتضمن بناء جسور "تجارية واستثمارية" بين دولة الإمارات العربية والدولة النامية الشريكة.

أولويات المساعدات الخارجية والقطاع الخاص نحو توحيد جهود التنمية بالدول النامية

تسعى كل من المساعدات الخارجية والقطاع الخاص الإماراتي نحو إعطاء الأولوية للدول بناءً على الاحتياجات، ومدى الفعالية ودرجة الأهمية بالنسبة لدولة الإمارات وفرص المشاركة الاقتصادية. حيث تعكس هذه العوامل دوافع دولة الإمارات المبينة سابقاً. وعلى وجه التحديد، فإنّ دولة الإمارات سوف تسعى إلى دعم الدول والمجتمعات التي:

- تعاني من انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي وتدني مستويات التنمية، أو الدول التي لم يُلبى المانحون الآخرون احتياجاتها بشكلٍ كافٍ.
- تسعى من أجل حكومة فعّالة وتعرب عن التزامها بخدمة الصالح العام وتجنب الفساد.
- تمتلك روابط وثيقة بدولة الإمارات، بما في ذلك الدول المجاورة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك الدول التي لها جاليات كبيرة من العاملين المقيمين في دولة الإمارات.
- تظهر بها فرص اقتصادية قوية على أساس التجارة والاستثمار القائمين مع الدولة، وبناءً كذلك على سهولة ممارسة الأعمال التجارية في تلك الدولة.
- ومن المعلوم أن دولة الإمارات تتمتع بمزايا عديدة تؤهلها لتصبح رائدة بين الدول المانحة في إشراك القطاع الخاص في مجال التنمية، فتاريخ الاقتصاد الإماراتي وبنيتها الحالية جعلاه نموذجاً يحتذى به في النمو وشريكاً رئيسياً لاقتصاديات التنمية، ويمكن إجمال الأسباب فيما يأتي:
- دولة الإمارات لها خبرة وباع طويل في إحداث التحولات: فمنذ إنشاء الاتحاد في عام 1971، شهدت حكومة الإمارات وساهمت في إحداث تحول في اقتصادها ليصبح واحداً من النظم الاقتصادية المميزة بالتنوع والازدهار. وبفضل خبرتها المباشرة، تتحلى دولة الإمارات بالمعرفة والخبرة الواسعة باحتياجات وفرص الاقتصاديات التي في طور التحول، كما أنها على أهبة الاستعداد لتسهيل عملية تحول مماثلة في الدول النامية.
- يتوقف المنهج الذي تتبعه دولة الإمارات لإشراك القطاع الخاص في استراتيجيتها للمساعدات الخارجية على التعامل مع العوائق الماثلة في وجه الاستثمار في الدول النامية، فقد حددت الشركات الإماراتية، التي أُجريت مقابلات معها عند إعداد هذه الوثيقة، العوائق الأكثر أهمية التي تواجهها في البحث عن فرص استثمارية في أسواق الدول النامية، ووصفت شكل الدعم الذي من الممكن للحكومة الإماراتية تقديمه للتغلب على مثل هذه العوائق. وعلى وجه العموم، قد تبين أن الشركات تسعى إلى:
- فهم الفرص على نحوٍ أفضل؛ حيث تسعى الشركات للحصول على معلومات موثوق بها يُمكن التصرف بناءً عليها حول أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى دعم التواصل مع الحكومات المحلية والشركاء المحليين الموثوق بهم.

- التحكم في تكاليف التشغيل؛ فقد تواجه الشركات صعوبات في دمج عملياتها في اقتصاديات الدول النامية نظراً لمجموعة من العوائق، بما في ذلك البنى التحتية غير المناسبة، والخدمات الإدارية غير الفعالة، وسلاسل التوريد غير الموثوق بها، ونقص العمال الأكفاء. ولذا، يُساعد تحسين هذه الأنظمة الشركات على خفض تكاليف التشغيل ويزيد من إمكانية التنبؤ بتقدير هذه التكاليف.
- الحصول على التمويل الكافي؛ فهناك نقص في منتجات الشركات المُعدّة للتعامل مع المستويات المخاطر المعتادة وأنماط العوائد الخاصة بالاستثمارات في أسواق الدول النامية.
- الحماية الأمنية للاستثمارات؛ كثيراً ما تعاني أسواق الدول النامية من الاضطراب السياسي وغياب الحماية القانونية للمستثمرين الأجانب. من المقرر أن تُشرك الحكومة الإماراتية الشركات الإماراتية في فرص استثمارية محددة، حيث تعتزم الحكومة الإماراتية إقامة شراكات مع الشركات (الكائنة في دولة الإمارات) الراغبة في البحث عن فرص استثمارية محددة في أسواق الدول النامية. وستقوم الحكومة الإماراتية بتنفيذ إجراءات التدخل التي تتعامل مع العوائق التي تُواجهها الشركة الشريكة، بينما ستقوم الشركة بإجراء الاستثمار بشكل من شأنه أن يخدم مصالحها الخاصة وأهداف التأثير المجتمعي المرجوة من هذه الشراكة في نفس الوقت.
- وسوف تعود هذه المشاريع في المجمل بالنفع على الإمارات كدولة، والشركات الشريكة، ومجتمعات الدول النامية. فمن المتوقع أن تأتي الاستثمارات التي سيتم تنفيذها في مجتمعات الدول النامية بتأثير إيجابي مباشر وغير مباشر على المجتمع، ومن جهة أخرى سوف يسهل دعم الصندوق على الشركات الشريكة الحصول على فرص تجارية جديدة في أسواق متميزة بإمكانيات عالية، وهو ما سيؤدي إلى تقوية مكانتها الاستراتيجية في الاقتصاد العالمي، وتعزيز سمعتها. كما أن الحكومة الإماراتية سوف تتقدم بوتيرة أسرع في تحقيق الأهداف من مساعداتها الخارجية، وفي الوقت ذاته سوف تقوي من اقتصادها الوطني.

مؤشرات فاعلية استثمارات القطاع الخاص في تحقيق التنمية بالدول النامية

- نحو توحيد جهود المساعدات الخارجية والاستثمارات الإماراتية الخارجية يجب أن يُحدث كل استثمار تأثيراً مجتمعياً جوهرياً وقابلاً للتقييم على المجموعة المستهدفة في أي دولة مستحقة للمساعدات الإنمائية الرسمية. وقد يكون هذا التأثير توفير وظائف، أو خلق ثروة، أو نقلاً للمعارف، أو رفع مستوى المعيشة في المجتمع، أو حصول الأفراد على البضائع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا ينجم عن الاستثمار أي تأثير سلبي كبير على المجتمع أو الاقتصاد أو البيئة للمجموعة المستهدفة، ومن أهم تلك المؤشرات:
- الفرص الوظيفية التي قُدمت في المجتمعات المستهدفة.
 - مستوى توظيف الشباب.
 - الزيادة المتوسطة في دخل الأسرة المستهدفة.
 - عدد المستفيدين من النساء.
 - النمو في القطاعات الاقتصادية المستهدفة.
 - الزيادة المباشرة في إيرادات الحكومات المحلية والوطنية المستهدفة.
 - الزيادة في مستخدمي المنتجات أو الخدمات التي تم تحسينها.
 - الزيادة في توجه الاستثمار الأجنبي المباشر.

معاور الشراكة بين المساعدات الخارجية والقطاع الخاص الإماراتي

تتعدد معاور الشراكة بين المساعدات الخارجية الإماراتية والقطاع الخاص الإماراتي، حيث تركز على توفير المعلومات للقطاع الخاص الإماراتي بأهم المجالات لتنفيذ السياسات التنموية بالدول المستفيدة، ورفع مستوى وعي القطاع الخاص بوضعية المساعدات الخارجية، وما تقوم به من دور تنموي على مستوى العالم خاصة بالدول النامية من خلال تقديم وبناء عديد من المشاريع التنموية في كافة المجالات ذات القيمة المضافة لإقتصاديات الدول المتلقية للمساعدات، وكذلك محور إيجاد قنوات الاستفادة المشتركة بين تقديم المساعدات الخارجية وتنمية القطاع الخاص والتعرف على أهم المعوقات والمشكلات والصعوبات التي تواجه المستثمرين الإماراتيين، كيفية مساهمة المساعدات في تذليلها وحلها بالطرق المناسبة، إضافة إلى مجالات تحسين المناخ الاستثماري في الدول المتلقية عن طريق المساعدات الخارجية.

المحور الأول: توفير المعلومات للقطاع الخاص الإماراتي بأهم المجالات تنفيذ المساعدات الخارجية

استندت سياسة المساعدات الخارجية الإماراتية على ثلاثة برامج عالمية متخصصة في النقل والبنية التحتية الحضرية، والفاعلية الحكومية، وتمكين المرأة وحمايتها، كمجالات ذات أولوية للمساعدات لكونها مجالات تمثل قضايا تنموية عالمية ملحة وستسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى هذه القضايا، ستساهم دولة الإمارات العربية المتحدة في قطاعات أخرى في العديد كالمياه والصرف الصحي، والأمن الغذائي، والتعليم والتدريب المهني وبطالة الشباب.

النقل والبنية التحتية الحضرية

تعاني الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط من عجز كبير في البنى التحتية مما يعيق النمو الاقتصادي ويؤدي إلى عدم المساواة. ولتقديم العون في هذا المجال، ستقوم الإمارات بما يلي:

- التوسع في استثماراتها في مشاريع النقل والبنية التحتية الحضرية؛
- مساعدة الدول في تصميم مشاريع البنية التحتية وجذب التمويل المبتكر لها والمشارك بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها بكفاءة من خلال هيئات وطنية أو إقليمية للترويج للاستثمار في البنية التحتية؛
- وتقديم المساعدات الفنية لإتاحة الفرصة للآخرين ليتعلموا من تجربة دولة الإمارات في مجال تطوير البنية التحتية؛
- العمل مع بنوك التنمية متعددة الأطراف من خلال استثمارات مشتركة في مشاريع البنية التحتية الهامة.

فاعلية الحكومات

تعد الحوكمة والإدارة العامة عنصرين مهمين في التنمية. ونظرا لأن الإمارات العربية المتحدة تعتبر واحدة من الحكومات الأكثر فاعلية في العالم، فإنه سيتم مشاركة تجربتها الفريدة في بناء حكومات فعالة مع الدول الأخرى من خلال:

- تقديم الدعم لتعليم وتدريب موظفي الخدمة المدنية من الدول النامية، بما في ذلك المنح الدراسية للدراسة في كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.

- الدعم الفني لتبادل الدروس المستفادة من تجارب الإمارات العربية المتحدة والمساعدة في جهود إصلاح القطاع العام؛
- استقبال الوفود الأجنبية لزيارة الهيئات الحكومية الإماراتية؛
- التعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى التي تركز على المساعدة في تحسين جودة الحوكمة والخدمات العامة.

تمكين المرأة وحمايتها

- جاء في رؤية الإمارات 2021: "إنَّ احترام العادات والتقاليد الإماراتية يدعم الدور المتنامي للمرأة دعماً تاماً، مما يجعلنا نستمر في تمكين المرأة الإماراتية" وتمثل إنجازات المرأة الإماراتية مصدر إلهام لنظيراتها في الكثير من أنحاء العالم النامي ولا سيما في الدول الإسلامية، وستساعد برامج المساعدات الخارجية للنساء في الدول الأخرى على محاكاة هذه الإنجازات، وذلك من خلال:
- توفير رأس المال وبرامج بناء القدرات لرائدات الأعمال؛
 - الدعم لبرامج التدريب المهني والقيادي للنساء، بما في ذلك برامج لتقديم المنح للنساء القياديات لحضور دورات في مهارات الإدارة التنفيذية في الإمارات؛
 - مواصلة الجهود للقضاء على العنف ضد المرأة في حالات الصراع؛
 - ودعم وكالة الأمم المتحدة للمرأة.

المحور الثاني: دور المساعدات الخارجية في التعرف والتغلب على أهم المعوقات والمشكلات والصعوبات التي تواجه المستثمرين الإماراتيين

- تعد الصعوبات والتحديات التي تواجه الاستثمارات الإماراتية في الخارجية أحد أهم المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في الربط بين المساعدات الخارجية الإماراتية في الدول النامية والاستثمارات الإماراتية، فمن خلال المساعدات يمكن التغلب على كثير من تلك الصعوبات وتحقيق فائدة مزدوجة سواء كانت للدول المستفيدة من المساعدات أو التغلب على المعوقات التي تواجه الاستثمارات الإماراتية، وتركزت الصعوبات في البنود التالية:
- ضعف الخدمات اللوجستية والبنية التحتية.
 - صعوبة الحصول على المهارات الفنية المتخصصة في بعض الدول النامية.
 - المشاكل في إدارة الجمارك وارتفاع رسوم الاستيراد.
 - ضعف نظم الاتصالات ومحدودية البنية التحتية المعلوماتية.
 - البيروقراطية والفساد والتقلبات السياسية والأمنية، وعدم وجود شفافية.
 - ضعف سلسلة الإمدادات في بعض الدول النامية.
 - ارتفاع أسعار التأمينات ومخاطر إعادة رأس المال.
 - عدم وجود إتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمار.
 - عدم الحصول على تمويل للاستثمار في الأسواق الناشئة.
 - المخاطر السياسية والتشغيلية، ويشمل ذلك المخاطر الفعلية والمخاطر المبنية على تصورات تبالغ مستوى المخاطر الفعلي.

- عدم توفر المعرفة بالظروف المحلية التي يمكن أن تجعل الشركات تشعر بالثقة عند تحديد احتياجات السوق غير الملبأة واختيار الشركاء الذين تعمل معهم وإعداد إستراتيجيات تسويق.
- عدم كفاية البنية التحتية التي تمكن الشركات من النجاح، كغياب الطاقة الكهربائية، والطرق الجيدة، والموانئ والمطارات التي تتسم بالكفاءة، وما إلى ذلك.
- عدم وجود عمالة مدربة أو متعلمة أو عدم كفاية أعدادها، وعدم وجود موردين محليين قادرين على تقديم المنتجات و الخدمات حسب المعايير القياسية.
- الأطر التنظيمية في الدول النامية التي تجعل من الصعب على الشركات أن تعمل بكفاءة.

ويمكن القول إن معظم تلك الصعوبات والمعوقات يمكن العمل عليها باستخدام برامج المساعدات الإماراتية للتغلب عليها منها على سبيل المثال تطبيق برامج المساعدات الفنية في مجال الحوكمة لمساعدة حكومات الدول النامية على التغلب على مشكلات البيروقراطية والفساد وعدم وجود الشفافية من خلال برامج رفع كفاءة الحكومات للدول المعنية.

المحور الثالث مجالات تحسين المناخ الاستثماري في الدول المتلقية عن طريق المساعدات الخارجية

يمكن الاستفادة من المساعدات الإماراتية الإماراتية في المساهمة في خلق بيئة تنافسية للاستثمار من خلال إيجاد شراكات مع مجموعة الدول المتلقية في مجالات إنشاء البنية التحتية الاقتصادية لتلك الدول وإزالة المعوقات الاستثمارية خاصة في جانب التكاليف المرتفعة لإتمام الأعمال، كالمساهمة في تحسين المجالات التالية:

- بدء النشاط التجاري.
- توفير أنظمة تسجيل الملكية والتسجيل العقاري بسهولة ممارسة الأنشطة التجارية.
- بناء محطات الطاقة وتسهيل الحصول على الكهرباء.
- اصلاح النظام الضريبي والقضاء على الفساد الاداري.
- رفع الكفاءة الانتاجية والجودة
- توفير التدريب المهني للعمالة المدربة.

آليات بناء الشراكة والاستفادة المتبادلة بين القطاع الخاص الإماراتي و المساعدات الخارجية

تعد آليات بناء الشراكة وتحقيق الشراكة بين القطاع الخاص والمساعدات الخارجية بمثابة الادوات التنفيذية لتحقيق الشراكة بين الجانبين من خلال التالي:

الآلية الأولى: إنشاء قنوات للتواصل الفعال بين القطاع الخاص الإماراتي والمساعدات الخارجية

- إنشاء فريق عمل مختص لمناقشة تطورات الدعم الاماراتي في الدول النامية وكيفية الاستفادة منه لتعزيز القدرة التنافسية للشركات الإماراتية.
- عقد اجتماعات دورية بين شركات القطاع الخاص والقائمين على المساعدات الخارجية.
- إنشاء منصة تواصل بين الوزارة والقطاع الخاص بالاضافة إلى وضع آلية لتشجيع وتسهيل التعاون بين مؤسسات وشركات القطاع الخاص فيما بينها.
- يمكن للمساعدات أن تساهم بتمهيد الطريق وفتح المجال أمام الشركات الاستثمارية في مجال البنية التحتية كالموانئ والمطارات والمشاريع التنموية وتبادل الخبرات ، ودعم عقد اتفاقيات بين الدولة والدول الاخرى لتسهيل التعاون الدولي والتجاري والاستثمارات بينها.
- دعم سبل التواصل مع كبار المسؤولين وصناع القرار في الدولة المعنية.
- التوصل إلى اتفاق على استيراد السلع والخدمات الاماراتية بشكل خاص لتلك المشاريع التي يمكن أن تساعد في برامج التنمية.
- فتح القنوات للقطاع الخاص الإماراتي لتبادل الخبرات ونقل المعرفة والتي تعد كمساعدات خارجية.

الآلية الثانية : مساهمة القطاع الخاص الاماراتي في برنامج المساعدات الفنية من أجل بناء القدرات بالدول النامية

يعد برنامج الإمارات للمساعدات الفنية (UAETAP)، منصة لنقل خبرات الدولة للدول النامية، مما يعمل على توثيق العلاقات الثنائية مع تلك الدول ويضمن دعم جهودها التنموية. ولا شك في أن انضمام مؤسسات وشركات القطاع الخاص الإماراتي إلى البرنامج، سيشكل قيمة مضافة للبرنامج. لما يملكه القطاع الخاص من خبرات ومعرفة متراكمة. فقد تم إنشاء برنامج الإمارات للمساعدات الفنية كتمكّل لجهود التعاون الدولي التي تبذلها دولة الإمارات، والتي تنطلق من إيمانها بأهمية مشاركة المعرفة وبناء قدرات الأفراد والمؤسسات للتعامل مع التحديات العالمية. ويُعتبر برنامج المساعدات الفنية الإماراتي امتداداً وعنصراً حيوياً في حقل التعاون الدولي المستقبلي المستدام، كما أن تركيز دولة الإمارات العربية المتحدة على تقديم المساعدة الفنية لا ينبع بسبب الحاجة إليها فحسب، بل يستند كذلك إلى أن تطوير وبناء القدرات ومشاركة المعرفة التي تزيد من كفاءة وفعالية أشكال المساعدات الأخرى، وهو ما يعتبر أساساً لتطوير فهم أفضل لدى الأمم وتعمل كمحفزات تدفع الإمارات والدول الشريكة نحو تحقيق المزيد من الابتكارات والإنجازات. وقد تم تحديد مجالات المساعدات الفنية الإماراتية بناءً على المزايا النسبية ومجالات الخبرة المتفردة التي تتمتع بها الإمارات. ومن خلال رفع القدرات وتعزيز المعرفة ونقل الخبرات ضمن برنامج المساعدات الفنية الاماراتي (UAETAP)، للدول النامية حيث أن البرنامج قد تم تصميمه بناءً على المزايا النسبية ومجالات الخبرة المتفردة التي تتمتع بها مجموعة من الشركات الإماراتية التي تملك الخبرة والكفاءة في عدد من المجالات كتطوير النقل والبنية التحتية والطاقة والاستدامة والكفاءة الحكومية والخدمات. وتعتبر المساعدة الفنية أكثر من مجرد وسيلة لتطوير المهارات، فهي نموذج للشراكة الفعالة لتعزيز الروابط وبناء شراكات مع الدول النامية وصولاً إلى مستقبل أفضل لكافة المشاركين

في العمل التنموي، علاوة على الاهتمام بجانب تمكين النساء والفتيات ضمن برامج المساعدات الفنية لضمان رفع قدراتهم وتزويدهم بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل والحصول على دخل يمكنهم من رفع مستوى معيشتهم وأسرهم.

يمثل برنامج المساعدات الفنية الإماراتي فرصة للاستفادة من الخبرات الإماراتية خاصة في المجالات الآتية :

- تطوير النقل والبنية التحتية
- الطاقة والاستدامة
- فاعلية الحوكمة
- الخدمات
- تمكين النساء والفتيات

كما يشمل البرنامج عدد من الآليات لتنفيذ المساعدات الفنية كإرسال خبراء متخصصين ضمن بعثات فنية، وتوفير دورات تدريبية، وتطوير برامج تخصصية، وإتاحة الفرصة للراغبين من الدول المستفيدة لزيارة جهات ومؤسسات إماراتية للاستفادة من تجربة وخبرات دولة الإمارات في المجالات المعنية.

الآلية الثالثة: المسؤولية المجتمعية للشركات الإماراتية وجهود المساعدات الخارجية

ينبغي لأنشطة المسؤولية المجتمعية للشركات الإماراتية أن تلعب دوراً مهماً في إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية. وعلى الرغم من أنّ التجارة والاستثمار قد يكونان أكثر السبل أهمية التي تستطيع من خلالها الشركات الإماراتية المساعدة في إحداث تنمية في الدول ذات الدخل المنخفض، إلا أنه يمكن من خلال المساهمات الاجتماعية والخيرية للشركات الإماراتية أن تقدم الدعم المجتمعات المعوزة في جميع أنحاء العالم. والعديد من الشركات الإماراتية تنفذ هذه الأعمال الخيرية بالفعل.

وفي إطار تحقيق توحيد الجهود ما بين المساعدات الخارجية وبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الإماراتية في الخارج إنّ حكومة دولة الإمارات سوف تدعم الشركات الإماراتية التي تود تنفيذ أو توسيع برامج المسؤولية الاجتماعية لها في الدول النامية، وستقوم كذلك بتشجيع هذه الشركات على موازنة أنشطتها مع أهداف المساعدات الخارجية الوطنية. وتقديم المعلومات ذات الصلة إلى الشركات المعنية لمساعدتهم على تحديد أفضل البرامج لتقديم الدعم. كما تستطيع هذه الشركات الدخول في شراكة مع الجهات المانحة الإماراتية العاملة في الخارج بحيث يمكنهم المشاركة في برامجهم القائمة أو التعاون من أجل إطلاق مبادرات جديدة مشتركة، ومن بين ذلك على سبيل المثال الأعمال الخيرية التي تقوم بها المؤسسات الخيرية الإماراتية، وكذلك العديد من البرامج التي هي جزءاً من المبادرات العالمية لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. وعلى الشركات أن تسعى بجد واجتهاد للاستفادة من الخبرات وشبكات العمل في المسؤولية الاجتماعية للشركات.

الآلية الرابعة : زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص الإماراتي في تقديم المساعدات العينية

زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص الإماراتي في تقديم المساعدات العينية المقدمة من الإمارات، خاصة في السلع التي تتميز فيها الإمارات بميزة تنافسية، وعلى سبيل المثال ما تم تقديمه خلال العشر سنوات الماضية من مساعدات عينية على شكل منتجات التمور ، وما من شك أن تلك المشتريات ذات أثر على الشركات الإماراتية الموردة للمنتجات. علماً بأن قيمة تلك المساعدات العينية بلغت خلال العشر سنوات الماضية 7.4 مليار درهم، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة الشراء من السوق المحلية للدول المتلقية لتنشط اقتصادياتها.

توثيق مساهمات القطاع الخاص الإماراتي بالخارج وقياس آثارها

يعد توثيق المساعدات الخارجية محوراً هاماً لبناء منصة التكامل التي من خلالها يمكن مساعدة الشركات الإماراتية على كيفية الرصد للمساعدات الخارجية وكيفية قياس الأثار التنموية لها من خلال التنسيق مع تلك الشركات وإمدادها بالنماذج والوثائق المطلوبة التي يمكن من خلالها توفير المعلومات والبيانات المطلوبة علاوة على تقديم التدريب اللازم المطلوب لتمكين العاملين لدى تلك الشركات على كيفية استعمال تلك النماذج والتعامل معها.

